

خريطة الإصلاح المحاسبي في الجزائر من 2018 الى 2024 نحو تحسين الجودة

الحاسبية دراسة حالة: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة DGTC

THE ACCOUNTING REFORM ROADMAP IN ALGERIA FROM 2018 TO 2024: TOWARD IMPROVING ACCOUNTING QUALITY CASE STUDY: GENERAL DIRECTORATE OF TREASURY AND ACCOUNTING (DGTC)

ابريير مريم البتول*

مخبر إدارة المنظمات والافراد - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
meryemelbatoul.ibrir@univ-tlemcen.dz

جزولي عبد الفتاح

مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة - المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة
djazouli.abdelfettah@cu-tipaza.dz

*المؤلف المراسل

Reçu 24/11/2025	Accepté 25/11/2025	Publié en ligne 27/01/2026
-----------------	--------------------	----------------------------

الملخص:

يمثل الإصلاح المحاسبي في الجزائر خطوة استراتيجية نحو تحديث تسيير المالية العمومية، إذ يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان التوافق مع المعايير الدولية. وتتمثل الركيزة الأساسية لهذا الإصلاح في الانتقال التدريجي من المحاسبة النقدية إلى محاسبة الاستحقاق، مع بناء إطار مفاهيمي ومعياري خاص بالقطاع العام. اعتمدت هذه الدراسة على منهج نوعي بدراسة حالة المديرية العامة للخزينة والمحاسبة، من خلال تحليل الإطار القانوني (القانون العضوي 15-18 والقانون 07-23) والبرامج الرسمية والملتقيات الجهوية التي شملت 13 مديرية جهوية للخزينة. كما تم تدعيم التحليل بمقابلات ميدانية مع مسؤولين وإطارات عليا، مما أتاح فهماً معمقاً للجوانب التنظيمية والعملية للإصلاح. أظهرت النتائج أن اعتماد محاسبة الاستحقاق ساهم في تحسين مصداقية وشمولية المعلومات المالية، كما عزز الإطار المعياري الشفافية المؤسسية. وبيّنت الدراسة أن إنشاء هيئات توجيه مثل لجنة القيادة COPIL كان ضرورياً لضمان التنسيق بين مختلف الأطراف وتكامل النظام المعلوماتي للخزينة. كما أبرزت الملتقيات الجهوية والتكوينات الميدانية التي نُفذت بنسبة 100% خلال سنة 2024 وجود التزام مؤسسي قوي بتجسيد الإصلاح. ومع ذلك، لا تزال تحديات مهمة قائمة، أبرزها تطوير الكفاءات البشرية، تعزيز التنسيق البيني، وتسريع التحول الرقمي خاصة على المستوى المحلي.

وتوصي الدراسة بضرورة تكثيف برامج التكوين والمرافقة، وضع آليات تقييم دوري للإصلاح، تعزيز التنسيق بين الفاعلين، وتسريع إدماج الحلول الرقمية. وعليه، فإن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يمثل تحولاً بنوياً طويلاً يسهم في إرساء الشفافية وتدعيم الحوكمة الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح المحاسبي، محاسبة الاستحقاق، الخزينة العمومية، الشفافية، الحوكمة.

Abstract

Accounting reform in Algeria represents a strategic step toward modernizing public financial management, with the aim of enhancing transparency, accountability, and alignment with international standards. This study explores the reform process led by the General Directorate of Treasury and Accounting, focusing on the transition from cash-based to accrual-based accounting as its cornerstone. The research relies on a qualitative case study approach, combining the review of legal frameworks (Organic Law 18-15 and Law 23-07) with the analysis of official programs and workshops organized across 13 regional treasury directorates. Field interviews with senior officials complemented the document analysis, providing insight into the operational and organizational aspects of reform.

The findings indicate that the shift to accrual accounting has expanded the reliability and scope of financial information, while the adoption of a conceptual and normative framework tailored to the public sector has reinforced institutional transparency. The creation of steering bodies such as the COPIL Committee has proven essential for coordinating reforms, monitoring implementation, and integrating the Treasury Information System. Furthermore, regional workshops and training sessions achieved full coverage in 2024, reflecting a strong institutional commitment to reform. However, challenges persist, particularly regarding capacity building, inter-institutional coordination, and the digital transformation of local public finance management.

The study recommends strengthening training programs, establishing continuous evaluation mechanisms, fostering coordination among stakeholders, and accelerating digitalization. Overall, Algeria's accounting reform constitutes a long-term structural transformation capable of embedding transparency and supporting sustainable economic governance.

Keywords: Accounting reform, Accrual accounting, Public Treasury, Transparency, Governance.

1. المقدمة:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة حركية إصلاحية غير مسبوقة في مجال المالية العمومية، تجسدت في إطلاق مشاريع هيكلية كبرى لإعادة بناء النظام المحاسبي للدولة بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة الرشيدة ومعايير الشفافية الدولية. وتأتي هذه التحولات استجابةً لتحديات متزايدة يفرضها السياق الاقتصادي والمالي، حيث لم يعد ممكناً الاكتفاء بالآليات التقليدية القائمة على التسجيل والمطابقة، بل أصبح من الضروري تطوير نموذج محاسبي قادر على إنتاج بيانات مالية دقيقة وذات مصداقية، بما يتيح للسلطات العمومية أداة استراتيجية للتخطيط، والمساءلة، وتقييم الأداء.

وفي ظل هذه الدينامية الإصلاحية، يثور التساؤل الجوهرى الذي يمثل إشكالية هذا البحث:

ما هي خريطة الطريق التي اعتمدها الجزائر لإصلاح نظام المحاسبة العمومية عبر المديرية العامة للخزينة والمحاسبة خلال الفترة 2018-2024؟

هذا التساؤل يقود إلى افتراض أن الإصلاح المحاسبي، كما تم التخطيط له وتنفيذه منذ سنة 2018، قد أطر ضمن رؤية شاملة تستند إلى مبادئ التدرج، الملاءمة مع المعايير الدولية، وربط النتائج بالمؤشرات والأهداف الاستراتيجية، وأن نجاح هذه الإصلاحات يتوقف على وضوح خريطة الطريق، وتناسق مكوناتها، وصرامة تطبيقها.

وتسعى هذه الدراسة، في جوهرها، إلى تفكيك مسارات هذا الإصلاح المحاسبي من خلال تحليل الأبعاد النظرية لمفهوم الإصلاح المحاسبي وأهدافه، ثم مقارنة التجربة الجزائرية كنموذج عملي يتيح إبراز طبيعة التدخلات التي باشرتها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة، ومدى انسجامها مع الأهداف المعلنة. ولتحقيق ذلك، سيتم الاعتماد على منهج تحليلي - وصفي يركز على دراسة حالة معمقة تغطي الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024، بما يسمح ببلورة رؤية تركيبية شاملة حول واقع الإصلاح المحاسبي وآفاقه المستقبلية.

2. الإطار المفاهيمي للإصلاح المحاسبي:

2.1. مفهوم الإصلاح المحاسبي:

يُعرّف الإصلاح المحاسبي بصفة عامة على أنه "إعادة هيكلة شاملة للنظام المحاسبي تهدف إلى الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق من أجل تقديم صورة أكثر واقعية عن الوضعية المالية للقطاع العام" (Müller-Marqués Berger, 2018) ومن زاوية أخرى، يرى (Christiaens, Reyniers, & Rollé, 2010) أن الإصلاح المحاسبي يتمثل في "عملية تبني معايير وممارسات جديدة في المحاسبة العمومية، على غرار معايير IPSAS، بما يسمح بتحسين نوعية المعلومات المالية المقدمة وتعزيز شفافيته ومصداقيته". ويضيف (Brusca & Montesinos, 2016.) أن هذا الإصلاح "ليس مجرد تغيير تقني، بل هو تحول مؤسسي يهدف إلى ربط المخرجات المالية بالأداء العمومي وتطوير أدوات المساءلة والحوكمة". كما يشير IMF

(2016) إلى أن الإصلاح المحاسبي هو "مسار تدريجي يتطلب تكييف التشريعات وتطوير القدرات البشرية والأنظمة المعلوماتية حتى يتحقق الانتقال الفعلي نحو نموذج محاسبي حديث يخدم أهداف التخطيط والرقابة (IMF, 2016)".

انطلاقاً من هذه التعاريف، يمكن القول إن الإصلاح المحاسبي يشكّل عملية متكاملة ذات أبعاد تقنية ومؤسسية، تسعى إلى تحسين جودة المعلومة المالية وربطها بالحوكمة والشفافية، مع ضرورة استلهاهم المرجعيات الدولية وتكييفها مع خصوصيات البيئة الوطنية.

2.2. أهداف الإصلاح المحاسبي:

انطلاقاً من الأهمية البالغة التي يكتسبها الإصلاح المحاسبي في تعزيز الشفافية والموثوقية ودعم متطلبات الحوكمة الحديثة، برزت الحاجة إلى تحديد جملة من الأهداف التي يقوم عليها هذا التوجه الإصلاحي. غير أن هذه الأهداف، لما لها من طبيعة مركبة ومتشابكة، تستدعي عرضها في إطار منهجي يبرز ترابطها وتسلسلها المنطقي. وعليه، سيتم بسط هذه الأهداف في المخطط التالي الذي يجمع بين الأبعاد الأساسية للإصلاح، بدءاً من تحسين نوعية المعلومات المالية، مروراً بتدعيم الرقابة وتعزيز الثقة، وصولاً إلى المواءمة مع المعايير الدولية ومتطلبات الاستدامة المالية.

الشكل رقم 01: أهداف الإصلاح المحاسبي



المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على (Takarli & Ghrissi, 2024)، (Benfante, Mozzoni, & Ferretti, 2024)، (الفتاح، 2024)

يُبرز المخطط أن نجاح الإصلاح المحاسبي والمالي يتجسد في دورة تكاملية مترابطة، حيث تُعد المعلومات المالية الدقيقة نقطة الانطلاق التي تمنح النظام المحاسبي مصداقيته وشرعيته. فكلما كانت البيانات موثوقة وشفافة، ازدادت قابليتها للتحويل إلى مؤشرات كمية ونوعية لقياس الأداء، وهو ما يسمح بمتابعة مدى تحقيق الأهداف المرسومة وكشف الانحرافات في الوقت المناسب. وتأتي المرحلة التالية لتؤكد أن هذه المؤشرات ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتعزيز المساءلة على المستويين التشريعي والتنفيذي، بما يعزز ثقة المجتمع ومختلف الأطراف الفاعلة في نزاهة التسيير المالي. ومن ثم، تتيح هذه البيئة الرقابية المحصنة إمكانيات أوسع لتحسين الكفاءة والجماعة في إدارة الموارد، إذ يصبح القرار المالي أكثر ارتباطاً بالنتائج وأقرب إلى تحقيق النجاعة الاقتصادية والاجتماعية. وفي ختام الدورة، يظهر أن الغاية الأساسية للإصلاح تكمن في تمكين صناع القرار من أدوات موثوقة لاتخاذ قرارات مناسبة، تعكس الرؤية الاستراتيجية وتدعم الاستدامة المالية على المدى الطويل. وهكذا، يؤكد المخطط أن الإصلاح المالي ليس مجرد مجموعة من الإجراءات التقنية، بل هو مسار ديناميكي يربط بين المعلومات، الرقابة، الفعالية، والقرار الرشيد في حلقة مستمرة من التحسين والتجديد.

3. دوافع، تحديات الصلاح المحاسبي:

3.1. دوافع الإصلاح المحاسبي:

تتعدد دوافع الإصلاح المحاسبي باختلاف السياقات الاقتصادية والمؤسسية، غير أنّ القاسم المشترك بينها يتمثل في السعي نحو نظام مالي قادر على الاستجابة لتحديات الحوكمة الحديثة وضغوط الشفافية الدولية. فالتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال العمومية، وارتفاع متطلبات المساءلة الاجتماعية، وتنامي الحاجة إلى أدوات دقيقة لتقييم الأداء، كلها عوامل تدفع الحكومات إلى إعادة النظر في بنيتها المحاسبية التقليدية. ويُضاف إلى ذلك، الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة العمومية الذي يفرض الانتقال من منطق تسجيل العمليات المالية إلى منطق تقديم معلومات استراتيجية تساهم في توجيه السياسات العامة. ومن ثمّ، فإنّ الإصلاح المحاسبي لا يُنظر إليه كخيار تقني بحت، بل كضرورة استراتيجية تمليها التحديات المالية والاقتصادية الراهنة. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يمكن تلخيص أبرز دوافع الإصلاح المحاسبي في الشكل التالي، الذي يعكس أهم المحركات الجوهرية لهذا التحول.

الشكل رقم 02: دوافع الإصلاح المحاسبي



المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على (Amar & Mohamed, 2024)

يوضح المخطط أن دوافع الإصلاح المحاسبي تتدرج في مسار تكاملي يعكس الترابط الوثيق بين مختلف الأبعاد المؤسسية والمالية. ففي البداية يبرز **تعزيز الشفافية** باعتباره الركيزة الأساسية لأي عملية إصلاح، حيث تُمكن المعلومات المالية الواضحة والموثوقة من بناء الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة. ومن هذا المنطلق، يظهر دور **تدعيم المساءلة** كامتداد طبيعي للشفافية، إذ تصبح مؤسسات الرقابة والبرلمان والمجتمع المدني قادرين على متابعة استخدام الموارد العمومية ومساءلة المسؤولين عنها. وفي مرحلة متقدمة، يأتي **تحسين الرقابة على الأداء** كأداة لقياس فعالية البرامج والسياسات من خلال مؤشرات كمية ونوعية، وهو ما يسمح بتجاوز حدود المحاسبة التقليدية نحو تقييم فعلي للنتائج المحققة. ولتحقيق انسجام أوسع مع المعايير العالمية، يشكل **الانتقال إلى IPSAS** خطوة محورية تضمن قابلية المقارنة الدولية وتكسب النظام المحلي بعداً حديثاً ومتوافقاً مع الممارسات الفضلى. كما يتيح الإصلاح، عبر هذه الديناميكية، قاعدة صلبة لـ **دعم اتخاذ القرار** بفضل البيانات الموثوقة التي تساعد صناع السياسات على صياغة توجهات مالية أكثر عقلانية ورشادة. وأخيراً، فإنّ هذه الحلقات المترابطة تلتقي جميعها عند غاية استراتيجية أسمى تتمثل في **تحقيق الاستدامة المالية**، من خلال الحفاظ على التوازنات الكبرى وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر طويلة المدى. وبذلك، يتضح أن المخطط لا يقَدِّم دوافع متفرقة، بل يعكس منظومة متكاملة تؤكد أن الإصلاح المحاسبي عملية شمولية تستجيب لتحديات الحوكمة والشفافية والتنمية المستدامة.

3.2. تحديات الإصلاح المحاسبي:

إنّ الإصلاح المحاسبي في القطاع العام، رغم أهميته البالغة في تعزيز الشفافية والمساءلة، يظل محفوفًا بجملة من التحديات التي تعكس تعقيد البيئة المؤسسية والمالية. ولتوضيح هذه الصعوبات بشكل منهجي، سيتم عرضها وتمثيلها في المخطط التالي الذي يجمع أبرز العوائق التي تعترض سبيل إنجاح هذا التحول.

الشكل رقم 03: تحديات الإصلاح المحاسبي



المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على (الفتاح، 2024) (Müller-Marqués Berger, 2018)

يبين المخطط أن التحديات التي تواجه الإصلاح المحاسبي ليست مجرد صعوبات تقنية معزولة، بل هي عقبات متداخلة تترايط فيما بينها لتشكّل شبكة معقدة من القيود الهيكلية والمؤسسية. فضعف البنية التحتية الرقمية يعيق اعتماد أنظمة معلومات مالية متطورة، وهو ما يتقاطع مباشرة مع **نقص الكفاءات البشرية** القادرة على استيعاب المعايير الحديثة وتطبيقها بكفاءة. وفي السياق نفسه، تظهر **المقاومة البيروقراطية** كعامل نفسي وتنظيمي يُبطئ من ديناميكية التغيير ويُفقد الإصلاح زخمه. أما **الإطار القانوني والمؤسسي**، فيمثل بدوره تحديًا مركزيًا، إذ يستلزم تحديثات تشريعية واسعة لضمان انسجام الممارسات المحاسبية مع مبادئ الحوكمة والمعايير الدولية. وتتعدد هذه الإشكاليات أكثر بفعل **محدودية الموارد المالية** الموجهة لتمويل التكوين، اقتناء التكنولوجيا، ودعم الهياكل التنظيمية، مما يجعل الاستدامة صعبة التحقيق. وأخيرًا، فإن **ضعف التنسيق بين الفاعلين المؤسسيين** يفرز تشتتًا في الجهود ويضعف الانسجام المطلوب لإنجاح مشروع الإصلاح. ومن خلال هذا المنظور، يتضح أن التحديات ليست نقاط ضعف منفصلة، بل تمثل منظومة مترابطة من القيود التي تتطلب رؤية استراتيجية شاملة لمعالجتها بفعالية.

4. دراسة حالة: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة (DGTC)

تُجسّد المديرية العامة للخزينة والمحاسبة (DGTC) القلب النابض لإصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر، فهي الإطار المؤسسي الذي أوكلت إليه مهمة قيادة التحول نحو نظام مالي أكثر شفافية ونجاعة. ومن خلال مبادراتها المتعددة، أصبحت هذه الهيئة بمثابة مختبر إصلاح يجمع بين التنظير والتطبيق، حيث تُترجم الرؤى الإستراتيجية للدولة إلى ممارسات عملية قادرة على إرساء أسس حوكمة مالية عصرية ومستدامة.

4.1. المديرية العامة للخزينة والمحاسبة (DGTC): التنظيم، المهام، الأهداف وخريطة الإصلاح المحاسبي

تُعد المديرية العامة للخزينة والمحاسبة (DGTC) إحدى أهم الهيئات المركزية التابعة لوزارة المالية الجزائرية، حيث أنشئت نتيجة عملية دمج بين المديرية العامة للخزينة والمديرية العامة للمحاسبة، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 6 جوان 2021 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية. وقد أسفر هذا الدمج عن ميلاد مديرية عامة كبرى (Mega DG) ذات صلاحيات واسعة، ما منحها موقعًا استراتيجيًا في تسيير الموارد المالية العمومية والإشراف على العمليات المحاسبية للدولة.

❖ أولاً: التنظيم والمهام

تضطلع DGTC بجملة من المهام الحيوية، أبرزها متابعة تنفيذ سياسات التدخل المالي للدولة، إدارة الدين العمومي الداخلي والخارجي، تأطير المحاسبة العمومية ومراقبة الأداء المحاسبي، تطوير أنظمة الدفع وتسيير الخزينة، الإشراف على إصلاح النظام البنكي والمالي، إعداد وتحليل الوضعيات المالية للدولة، إضافة إلى تنشيط ومتابعة وتقييم نشاط مصالحها الخارجية

❖ ثانياً: الهيكل التنظيمي:

ينقسم تنظيم DGTC إلى مستويين أساسيين:

- **الإدارة المركزية:** وتشمل المفتشية العامة للمصالح المحاسبية، مصلحة تسيير العمليات المالية والخزينة، مصلحة الأنشطة المالية، مصلحة التسيير المحاسبي لعمليات الخزينة العمومية، مديرية نظم المعلومات، مديرية تسيير الوسائل والمالية، مديرية وسائل الدفع، والوكالة المحاسبية المركزية للخزينة (ACCT).
- **المصالح الخارجية للخزينة:** وتشمل المديريات الجهوية للخزينة (13 مديرية)، الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، خزائن الولايات (58 ولاية)، الخزائن البلدية، وخزائن المؤسسات العمومية للصحة.

❖ ثالثاً: الأهداف الأساسية للمديرية:

تسعى DGTC إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، منها: الإسهام في صياغة وتنفيذ سياسات التدخل المالي وتقييمها، متابعة مساهمات الدولة في القطاع العمومي الاقتصادي غير المالي وتقييم أدائها، اقتراح وإدارة السياسات المرتبطة بالمساهمات الخارجية وإعادة هيكلة القطاع العمومي، وضع وتنفيذ سياسات الدين العمومي، إدارة السيولة المالية بما يحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات، تطوير آليات تعبئة الموارد ووسائل الدفع، تحديد شروط تعويض القيم المالية، المساهمة في تطوير الأسواق المالية، متابعة وتقييم أداء البنوك وشركات التأمين العمومية، تنفيذ برامج التخصيص المالي للمؤسسات العمومية، إعداد الوضعيات المجمعة المختصرة لعمليات

الخزينة (SROT)، الإشراف على إعداد القواعد والإجراءات المحاسبية، تحديث وتوحيد الأنظمة المحاسبية، مركزة وتوطيد المعلومات المالية والمحاسبية، تصميم وتسيير نظام المعلومات الخاص بالخزينة، معالجة النزاعات المحاسبية، وأخيراً تنشيط وتقييم نشاط مصالحها الخارجية.

❖ رابعا: خريطة إصلاح النظام المحاسبي للدولة:

في إطار تجسيد أحكام القانون العضوي لقوانين المالية (LOLF)، شرعت المديرية العامة للخزينة والمحاسبة في تنفيذ برنامج إصلاح شامل تمحور حول عشرة (10) محطات رئيسية:

➤ الإطار التشريعي والتنظيمي:

1. إصدار القانون رقم 23-07 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الذي ألغى القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990. وقد نُشر في الجريدة الرسمية رقم 42 بتاريخ 25 جوان 2023.
2. صدور عشرة (10) مراسيم تنفيذية، أهمها:

- ✓ المرسوم التنفيذي 24-90 (22 فيفري 2024): يحدد محتوى وكيفية تنفيذ المحاسبة العمومية؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-91 (22 فيفري 2024): يحدد إجراءات الدفع بالنفقات العمومية عن طريق الاعتماد؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-92 (22 فيفري 2024): يحدد شروط وكيفية النيابة وتفويض التوقيع؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-93 (22 فيفري 2024): يحدد أصناف مراسلي الخزينة وكيفية سير حسابات الإيداع؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-343 (14 أكتوبر 2024): يحدد كيفية تعيين واعتماد المحاسبين العموميين؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-344 (14 أكتوبر 2024): يحدد إجراءات تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-345 (14 أكتوبر 2024): يحدد شروط تحمل المسؤولية المالية للمحاسبين العموميين؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-346 (14 أكتوبر 2024): يحدد كيفية إنشاء وكالات للإيرادات أو النفقات وتسييرها؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-347 (14 أكتوبر 2024): يحدد كيفية ممارسة الرقابة الميزانية؛
- ✓ المرسوم التنفيذي 24-358 (14 أكتوبر 2024): يحدد آجال دفع النفقات وكيفية تحصيل الإيرادات.

3. صدور قراراتين وزاريتين بتاريخ 9 جانفي 2025، يتعلقان بشكل ومحتوى الحساب العام للدولة، ووثائق المحاسبة العامة.
4. إعداد أربعة (4) مشاريع قرارات وزارية تنفيذية تخص:

- ✓ المعايير المحاسبية للدولة (NCE) المستوحاة من IPSAS ؛
- ✓ المخطط المحاسبي للدولة (PCE) ؛
- ✓ الحسابات المسوكة من طرف المحاسبين العموميين والأمرين بالصرف؛
- ✓ المحاسبة التحليلية للتكاليف (مرحلة ريثما يُنفذ النظام المحاسبي العام للدولة).

4.2. اعداد الإطار المعياري للمحاسبة على أساس الاستحقاق

يُعد الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق محطة مركزية في مسار إصلاح النظام المحاسبي للدولة، إذ يمثل قطيعة مع المقاربة التقليدية القائمة على التدفقات النقدية، ويؤسس لرؤية أكثر شمولية تعكس بدقة الحقوق والالتزامات المثبتة. هذا التحول لا ينحصر في بعده التقني المحض، بل يتعداه ليشكل مشروعًا مؤسسيًا متكاملًا يستوجب إعداد مرجعيات محاسبية دقيقة وشفافة تستجيب لمتطلبات مختلف الفاعلين على المستويين المركزي والمحلي.

فمن جهة، يتطلب الأمر وضع أطر محاسبية ملائمة للهيئات الدستورية (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة، المجلس الدستوري...)، ومن جهة أخرى توسيع هذه الأطر لتشمل الجماعات المحلية (58 ولاية و1541 بلدية) فضلاً عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. وبهذا المعنى، فإن إعداد الإطار المعياري للمحاسبة على أساس الاستحقاق يشكل لبنة أساسية في بناء نظام مالي عمومي حديث، قادر على ضمان الشفافية، تحسين الحوكمة المالية، وتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة تعكس الوضعية الحقيقية للمالية العمومية.

الشكل رقم 4 : اقسام مخطط حسابات الدولة



المصدر: من اعداد الباحثان بناء على وثائق من المؤسسة

❖ أولاً: التكوين واسع النطاق

حيث تم إطلاق تكوين المكونين في المرحلة الأولى وعددهم 60 مكون من إطارات المديرية العامة للخزينة والمحاسبة بالإضافة الى إطارات من المصالح الخارجية وفي سنة 2024 تم اطلاق تكوين واسع النطاق شمل 6000 عون من حول القانون الجديد

الجدول رقم 01: التكوين واسع النطاق لموظفي الخزينة العمومية

الرقم	المؤسسة	المواد	عدد الأيام
01	المعهد العالي للتسيير والتخطيط IGSP	القانون العضوي رقم 15-18 ، القانون رقم 07-23 ، محاسبة الاستحقاق	15 يوم
02	المدرسة الوطنية للضرائب ENI	الصفقات العمومية	7 أيام
03	فندق ليكاسني بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي PAGFAL	الرقابة الداخلية المحاسبية التدقيق الداخلي المحاسبي	4 أيام
04	معهد الاقتصاد الجمركي والجبايي	اخلاقيات المهنية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب	3 أيام

05	معهد الدراسات العليا المالية	حوكمة المؤسسة العمومية الاقتصادية الصكوك السيادية للخرينة	5 أيام
----	------------------------------	--	--------

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معلومات من DGTC

❖ ثانيا: إطلاق الموقع الرسمي للخرينة العمومية

في إطار سياسة الرقمنة وتعزيز الشفافية، أطلقت المديرية العامة للخرينة والحاسبة سنة 2024 الموقع الرسمي للخرينة العمومية، ليشكل منصة تفاعلية حديثة تتيح الاطلاع على آخر المستجدات والأخبار المتعلقة بالخرينة العمومية ومصالحها الخارجية. كما يضم الموقع قاعدة بيانات تشمل أرقام الهواتف الخاصة بجميع المراكز الحاسبية المنتشرة عبر التراب الوطني، فضلاً عن توفير فضاء خاص بالمنشورات والتعليمات والتوجيهات الرسمية. ويُمثل هذا الموقع جسراً للتواصل المباشر بين الإدارة المركزية ومصالحها الخارجية (DRT)، TW، TC، TSS، (TIC)، مما يعزز من فعالية التنسيق، ويكرس الانفتاح المؤسسي على المحيطين الداخلي والخارجي.

❖ ثالثا: استقطاب الإطارات والكفاءات

انطلاقاً من قناعة راسخة بأن المورد البشري يشكل العمود الفقري لأي إصلاح مالي ومحاسبي، دأبت المديرية العامة للخرينة والحاسبة على استقطاب نخبة من الإطارات عالية التكوين بصفة دورية. ويتم ذلك عبر توظيف خريجي ثلاث مؤسسات مرموقة ذات إشعاع وطني ودولي، وهي: المدرسة الوطنية للإدارة (ENA)، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي (IEDF)، ومعهد تمويل التنمية المغربي بتونس (IFID). كما تحرص على استقدام مهندسي الإحصاء من المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (ENSSEA)، إلى جانب كفاءات أخرى من مختلف الجامعات الوطنية. ويُجسد هذا التوجه إرادة واضحة في تعزيز القدرات المؤسسية بخبرات متخصصة قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والمالية الراهنة.

❖ رابعا: المدرسة الوطنية للخرينة

تُعد المدرسة الوطنية للخرينة (ENT)، التي تم تدشينها رسمياً يوم الأحد 03 نوفمبر 2024 بولاية تيبازة، مكسباً استراتيجياً في مجال التكوين المتخصص. فهي مؤسسة وطنية تابعة لوزارة المالية، المديرية العامة للخرينة والحاسبة، تُعنى بتنفيذ سياسة تكوين متطور للموظفين المنتسبين لأسلاك الخزينة والحاسبة والتأمينات. وتمثل هذه المؤسسة رهاناً محورياً على تأهيل المورد البشري في مجالات أكثر تخصصاً، بما يتماشى مع متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وهو التحول الذي أضحت اليوم ضرورة ملحة.

وقد أنشئت المدرسة على مساحة تناهز 12 ألف متر مربع بطاقة استيعابية تفوق 500 مقعد بيداغوجي وإقامة بـ 300 سرير، واستغرقت مدة إنجازها 42 شهراً. ويضم هيكلها العمراني مباني متعددة الوظائف، أهمها المبنى البيداغوجي المتكون من 26 قاعة دراسية، مدرج، قاعة محاضرات، قاعتين لمخبر اللغات، مكتبة، وأربع قاعات مخصصة للأساتذة. كما تتوفر على مبنى إداري للتسيير، ومبنى إقامة يضم 172 غرفة وعمارة تحتوي على 6 سكنات، إضافة إلى مبنى اجتماعي ثقافي يشتمل على قاعات للرياضة والنشاطات الثقافية، نادي، قاعات للإعلام الآلي والألعاب، فضلاً عن قاعة ترفيه مجهزة.

ولا تقف أهمية المدرسة عند بعدها العمراني أو قدراتها الاستيعابية، بل تكمن في رسالتها المستقبلية المتمثلة في إعداد قيادات إدارية متحركة في تقنيات وأدوات التسيير المالي العمومي الحديث، وقادرة على قيادة التحول الرقمي للإدارة المالية ودعم الحوكمة الرشيدة.

ولا تقف أهمية المدرسة عند بعدها العمراني أو قدراتها الاستيعابية، بل تكمن في رسالتها المستقبلية المتمثلة في إعداد قيادات إدارية متحركة في تقنيات وأدوات التسيير المالي العمومي الحديث، وقادرة على قيادة التحول الرقمي للإدارة المالية ودعم الحوكمة الرشيدة.

الجدول رقم 02: تقديم عام حول المدرسة الوطنية للخرينة

المدرسة الوطنية للخرينة ENT			
الرقم	الجنح	المكونات	الغاية منه
01	الجنح الاجتماعي الثقافي	يتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 2150 م بالإضافة الى مجموعة من التجهيزات العصرية للتكفل بحاجيات الطلاب	لكل غاية مفيدة
02	لجنح البيداغوجي	تتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 4000 م وتحتوي مدرج ل 100 مقعد و20 قاعة للدراسة و10 ورشات تعليمية ومكتبة وقاعدة للأرشيف وقاعتان للإعلام الالي وأخيرا مخبر للغات الأجنبية	لكل غاية مفيدة
03	الجنح الإداري	تحتوي على التجهيزات اللازمة لتسيير المدرسة والمكاتب وقاعة الاجتماعات، الاروقة، قاعات الشبايبك والصناديق	لكل غاية مفيدة
04	جنح الإقامة	تتربع على مساحة اجمالية تقدر ب3000 م بالإضافة الى 150 غرفة بسريرين و30 غرفة بسرير واحد	لكل غاية مفيدة
05	جنح السكنات الوظيفية	تتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 800 م وتحتوي على 03 سكنات وظيفية من نوع F4 بالإضافة الى 03 سكنات وظيفية من نوع F3 ومرآب لركن السيارات	لكل غاية مفيدة
06	المساحات الخارجية	تتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 5500 م وتحتوي ساحة وحظائر للسيارات	لكل غاية مفيدة

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على معلومات من DGTC

❖ خامسا: جلسات الخزينة يوم 29 اوت 2024

في إطار السعي إلى ترسيخ مقاربة جديدة في تسيير المالية العمومية تقوم على الحوكمة الرشيدة والاستخدام الأمثل للموارد، أطلقت المديرية العامة للخزينة والمحاسبة سلسلة من اللقاءات تحت عنوان "جلسات الخزينة"، لتكون فضاءً مؤسسا للحوار وتبادل الرؤى حول عقود الأهداف والنجاعة. تقوم هذه العقود على مبدأ ربط المسؤولية بالمساءلة من خلال تحديد التزامات واضحة للمسيرين تجاه أهداف محددة مسبقا، بما يجعل من الشفافية والأداء ركائز أساسية في إدارة السياسات العمومية.

و يمثل هذا التوجه تحولا جوهريا في مهام **المفتشية العامة للمالية**، التي باتت مدعوة تدريجيا للانتقال من المراقبة التقليدية إلى **التدقيق في الأداء وتقييم أثر السياسات العامة** في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، إضافة إلى القيام بوظائف استشارية تسند عملية اتخاذ القرار. وهو ما يعكس إرادة قوية لدى مؤسسات الدولة في تعزيز النجاعة، وتوجيه الموارد نحو الأهداف الاستراتيجية للتنمية، مع التصدي لمختلف أشكال الهدر وضمان تقديم خدمات عمومية ذات جودة وقيمة مضافة.

وقد حضر هذه الجلسات شخصيات ومؤسسات وازنة، من بينها: رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، محافظ بنك الجزائر، رئيس مجلس المحاسبة، إضافة إلى ممثلين عن البرلمان بغرفتيه، في إشارة واضحة إلى الطابع التشاركي والإجماعي لهذا المسار الإصلاحي.

وفي كلمته الافتتاحية، شدد المدير العام للخزينة والمحاسبة، **حاج محمد سبع**، على الجهود المبذولة في سبيل تجسيد السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وضمان الإدارة الرشيدة للمال العام، بما يعزز الشفافية ويكرس

الحوكمة السليمة. كما أشار إلى أن اختيار محور المؤسسات الناشئة يعكس إدراكا لأهمية الديناميكية التي يشهدها هذا القطاع في دعم النمو الشامل وخلق قيمة اقتصادية جديدة.

أما الخبير الاقتصادي **سيد علي بوكرامي**، فقد أبرز في مداخلته أن أحلقه الحياة العامة، بما في ذلك شقها الاقتصادي، تظل رهينة بتكريس المساءلة وقياس الأثر على مستوى تسيير الشأن العام. وقد سمحت النقاشات التي تخللت الجلسة بتبادل الخبرات واستعراض أفضل الممارسات العالمية في مجال تعزيز النجاعة والشفافية.

وهكذا، تجسد "جلسات الخزينة" خطوة رائدة نحو إرساء ثقافة مؤسساتية جديدة، تجعل من التقييم المستمر والتواصل الفعال أدوات محورية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سادسا: تنظيم المنتقيات الجهوية للخزينة:

حيث تم تنظيم مجموع من اللقاءات مع 13 مديرية جهوية للخزينة خلال سنة 2024 نوجزها كما يلي:

الجدول رقم 03: المنتقيات التي قامت بها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة

الرقم	الملتقى	التاريخ	الولايات المشاركة	الأهداف والغاية
01	المديرية الجهوية للخزينة مستغانم	17 أبريل 2024	مستغانم - غليزان - تيارت	دراسة القانون العضوي 15-18، دراسة القانون 07-23، التعريف بمحاسبة الاستحقاق
02	المديرية الجهوية للخزينة وهران	24 جويلية 2024	وهران - سعيدة - معسكر	نفس الأهداف
03	المديرية الجهوية للخزينة تلمسان	18 سبتمبر 2024	تلمسان - النعامة - سيدي بلعباس - عين تيموشنت	نفس الأهداف
04	المديرية الجهوية للخزينة الشلف	25 سبتمبر 2024	الشلف - عين الدفلى - تيزابزة - تيسمسيلت	نفس الأهداف
05	المديرية الجهوية للخزينة خنشلة	16 أكتوبر 2024	خنشلة - باتنة - تبسة - أم البواقي	نفس الأهداف
06	المديرية الجهوية للخزينة بسكرة	06 نوفمبر 2024	بسكرة - الوادي - المسيلة - الجلفة - أولاد جلال - المغير	نفس الأهداف
07	المديرية الجهوية للخزينة بشار	04 ديسمبر 2024	بشار - أدرار - تيميمون - بني عباس - البيض - تندوف - برج باجي مختار	نفس الأهداف
08	المديرية الجهوية للخزينة غرداية	22 أكتوبر 2024	غرداية - تمنراست - إليزي - جانت - إن قزام - إن صالح - المنيع - تقرت - ورقلة	نفس الأهداف
09	المديرية الجهوية للخزينة الجزائر	29 ماي 2024	الخزينة الرئيسية، الخزينة المركزية، خزينة ولاية الجزائر، العون المحاسب المركزي	نفس الأهداف
10	المديرية الجهوية للخزينة عنابة	25 ماي 2024	عنابة - قالمة - الطارف - سوق أهراس	نفس الأهداف
11	المديرية الجهوية للخزينة قسنطينة	11 سبتمبر 2024	قسنطينة - جيجل - ميلة - سكيكدة	نفس الأهداف
12	المديرية الجهوية للخزينة سطيف	18 ديسمبر 2024	سطيف - بجاية - البويرة - برج بوعرييج	نفس الأهداف

13	المديرية الجهوية للخزينة بومرداس	15 ماي 2024	بومرداس — البليدة — المدية — تيزي وزو	نفس الأهداف
----	-------------------------------------	-------------	--	-------------

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معلومات من DGTC

❖ سابعاً: استحداث اللجنة التقنية للإشراف والقيادة (COPIL):

في سياق تجسيد عقد الأهداف والأداء الخاص بالمديرية العامة للخزينة والمحاسبة، واستكمالاً لخارطة الطريق الإصلاحية الرامية إلى عصنة محاسبة الدولة، تم في جانفي 2024 استحداث اللجنة التقنية للإشراف والقيادة (COPIL) باعتبارها آلية إستراتيجية لتنسيق ومتابعة مسار التحول المحاسبي والميزانياتي للدولة. وقد أنبسطت بهذه اللجنة مهمة الإشراف على تكامل مختلف محاور الإصلاح، وفي مقدمتها التوافق بين محاسبة الحقوق والالتزامات المثبتة والنظام المعلوماتي للخزينة (SIT)، بما يضمن الانتقال السلس نحو مقارنة أكثر حداثة وشفافية في تسيير المال العام.

تتألف اللجنة من نخبة من الإطارات السامية، تحت رئاسة المدير العام للخزينة والمحاسبة، وتضم على وجه الخصوص: مدير قسم التسيير المحاسبي لعمليات الخزينة، مديرة عصنة وتوحيد المقاييس المحاسبية، مديرة أنظمة الإعلام الآلي، مدير التنظيم والتنفيذ المحاسبي للميزانيات، مفتش لدى مفتشية المصالح المحاسبية، مسؤولة التكوين والموارد البشرية، إلى جانب كفاءات أخرى تمثل ركائز أساسية في قيادة التغيير.

أما مهام COPIL فتتجاوز البعد التنظيمي لتشكل دعامة أساسية للحوكمة الحديثة في الخزينة العمومية، حيث تتجسد أدوارها في:

- الإشراف على إصلاحات الميزانية والمحاسبة وربطها بنظم المعلومات.
- إعداد المرجعيات المحاسبية الخاصة بالدولة، الجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية.
- تفعيل القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، مع نصوصه التنظيمية.
- اعتماد المحاسبة على أساس الحقوق والالتزامات المثبتة.
- تطوير النظام المعلوماتي المندمج للخزينة.
- التجريب والتعميم التدريجي لمخطط حسابات الدولة (PCE) على مستوى خزائن الولايات.
- تكريس نظام الرقابة الداخلية المحاسبية.
- المساهمة في إعداد قانون تسوية الميزانية.
- تعبئة الوسائل البشرية والمادية واللوجستية اللازمة.
- إعادة هيكلة المصالح المحاسبية وفق متطلبات الإصلاح.
- تكوين وتأهيل أعوان الخزينة لمواكبة المستجدات.
- قيادة عملية التغيير ومرافقة مسار التحول الثقافي والتنظيمي.
- تعزيز قنوات التواصل العمودي والأفقي مع مختلف الشركاء المؤسساتيين.

ثامنا: مجلة الخزينة العمومية

في سياق تكريس ثقافة الإعلام والتوجيه وتعزيز قنوات التواصل المؤسسي، بادرت المديرية العامة للخزينة والمحاسبة إلى إصدار مجلة الخزينة العمومية، حيث صدر العدد الأول خلال السداسي الأول من سنة 2023، تلاه العدد الثاني بتاريخ 25 مارس 2024.

وتُعد هذه المجلة فضاءً معرفيًا ومهنيًا لنشر وتبادل المعلومات مع مختلف شركاء الخزينة العمومية، إذ تغطي محاور متعددة تشمل القطاع البنكي، التأمينات، الإصلاحات المحاسبية، إضافة إلى مستجدات مرتبطة بالحوكمة المالية والاقتصاد الوطني. وبذلك، تشكل المجلة أداة استراتيجية لدعم الشفافية، ونشر المعرفة، وتعميم الثقافة المالية في محيط الخزينة العمومية.

الخاتمة

أثبتت نتائج هذه الدراسة أنّ الإصلاح المحاسبي في الجزائر يمثل تحولًا بنيويًا في تسيير المال العام، إذ تجاوز الطابع التقني ليعكس رؤية استراتيجية تسعى إلى تعزيز الشفافية، المساءلة، والمواءمة مع المعايير الدولية. فقد تجلّت أهم المكتسبات في: الانتقال التدريجي من المحاسبة النقدية إلى محاسبة الاستحقاق، وضع إطار معياري ومفاهيمي خاص بالقطاع العام، إضافة إلى رقمنة النظم المعلوماتية بما يرفع من موثوقية المعلومة المالية ويُحسّن من أدوات اتخاذ القرار.

لكنّ هذا المسار، على أهميته، ما يزال يواجه تحديات مؤسسية وبشرية وتقنية تستدعي تداركها عبر جملة من التوصيات، من أبرزها:

- إرساء آلية تقييم دوري للإصلاح تسمح بقياس مدى التقدم المحقق وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.
- تعزيز التكوين المتخصص والمستمر لفائدة الإطارات المحاسبية والمالية قصد مواكبة متطلبات التحول نحو محاسبة الاستحقاق.
- تدعيم قنوات التنسيق والتكامل بين مختلف الفاعلين (المحاسبين العموميين، الأمرين بالصرف، الهيئات الرقابية) بما يضمن الانسجام المؤسسي.
- توسيع نطاق الإصلاح ليشمل البعد الثقافي والتنظيمي، عبر ترسيخ ثقافة المساءلة والنجاعة في تسيير الموارد العمومية.
- الاستثمار في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي لتطوير نظم معلوماتية ذكية تدعم الرقابة الداخلية وتسرع من إنتاج التقارير المالية.

وعليه، يمكن القول إنّ استمرارية الإصلاح واستدامته لن تُقاس فقط بمدى تنفيذ محطاته التشريعية والتنظيمية، بل بقدرته على إحداث تغيير نوعي في ثقافة التسيير المالي العمومي، وتحويل المحاسبة إلى أداة استراتيجية تدعم الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

قائمة المراجع

1. جزولي ، عبد الفتاح . (2024). تأثير القانون العضوي على المحاسبة العمومية . الجزائر: دار المتنبي للنشر والتوزيع.
2. Amar, K., & Mohamed, B. (2024). Implementation of public expenditure in the context of the modernization and reform of public finance in Algeria: An analytical approach. *International Journal of Economics and Public Finance*, 6(1), 55–69.
3. Benfante, A., Mozzoni, I., & Ferretti, P. (2024). The path toward accrual accounting in the public sector from the perspective of Italian municipalities. . *Journal of Accounting, Ethics & Public Policy*, 25(3), , 348–369. .
4. Brusca, I., & Montesinos, V. (2016.). *Public Sector Accounting and Auditing in Europe: The Challenge of Harmonization*. Palgrave Macmillan.
5. Christiaens, J., Reyniers, B., & Rollé, C. (2010). “Impact of IPSAS on Reforming Governmental Financial Information Systems: A Comparative Study. *International Review of Administrative Sciences*, 76(3), 537–554.
6. IMF. (2016). *Implementing Accrual Accounting in the Public Sector. Technical Notes and Manuals*. Washington, D.C: International Monetary Fund.
7. Müller-Marqués Berger, T. (2018). *IPSAS Explained: A Summary of International Public Sector Accounting Standards*. Wiley. USA: Wiley.
8. Takarli, A., & Ghrissi, H. (2024). State reforms for public accounting in order to implement IPSAS.). *Revue des Sciences Commerciales*, 18(1), 210–223.